



تقرير تأكيد محدود مستقل

السادة مساهمي / شركة ملكية للاستثمار

(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

الرياض المملكة العربية السعودية

(٢ / ١)

المقدمة

بناءً على طلب إدارة شركة ملكية للاستثمار ("الشركة")، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود بهدف بيان فيما إذا كان هناك أي أمر قد لفت انتباهنا يجعلنا نعتقد بأن موضوع التأكيد المفصل أدناه ("الموضوع محل التأكيد") لم يتم إعداده، من جميع الجوانب الجوهرية وفقاً للضوابط المنطبقة المبينة أدناه "الضوابط المنطبقة"

موضوع التأكيد

يتعلق موضوع التأكيد لإرتباط التأكيد المحدود بالتبليغ المقدم من رئيس مجلس الإدارة المرفق في الملحق رقم (١) ("التبليغ") والمعد وفقاً لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات وتم عرضه من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة والذي يتكون من المعاملات التي نفذت من قبل الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والتي كان لأي من أعضاء مجلس إدارة الشركة مصلحة شخصية فيها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الضوابط المنطبقة

المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي الصادر عن وزارة التجارة والاستثمار (١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م).

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة ورئيس مجلس إدارة الشركة مسئولين عن إعداد الموضوع محل التأكيد وعرضه بالشكل المناسب وفقاً للمعايير المطبقة. كما أن إدارة الشركة مسئولة عن إنشاء والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية ملائم لإعداد وعرض الموضوع محل التأكيد خالياً من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، واختيار وتطبيق الضوابط الملائمة والاحتفاظ بسجلات كافية، وإجراء التقديرات المعقولة وفقاً للظروف.

مسؤوليتنا

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج تأكيد محدود بشأن الموضوع محل التأكيد بناءً على ارتباط التأكيد المحدود الذي قمنا به وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المحدث) "عمليات التأكيد بخلاف عمليات المراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" المعتمد في المملكة العربية السعودية وشروط وأحكام هذا الارتباط على النحو المتفق عليه مع إدارة الشركة.

تم تصميم إجراءاتنا للحصول على مستوى محدود من التأكيد الذي نبني عليه استنتاجنا، وعلى هذا النحو لا تقدم جميع الأدلة التي قد تتطلب تقديم تأكيد معقول. تعتمد الإجراءات التي يتم تنفيذها على حكمنا المهني، بما في ذلك مخاطر التحريف الجوهرية للموضوع، سواء كان ذلك بسبب الغش أو الخطأ. وفي حين أننا أخذنا في الاعتبار فعالية الرقابة الداخلية للإدارة عند تحديد طبيعة ومدى إجراءاتنا، لم يتم ارتباطنا لتقديم تأكيد بشأن فعالية نظام الرقابة الداخلية.

الاستقلالية ورقابة الجودة

لقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين والتي تم اعتمادها في المملكة العربية السعودية من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

يقوم مكتبنا بتطبيق المعيار الدولي لإدارة الجودة (١) "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ ارتباطات مراجعة وفحص للقوائم المالية وارتباطات التأكيد الأخرى وارتباطات الخدمات ذات العلاقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية، وبناءً عليه، فإنه يحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة يضم سياسات وإجراءات مؤثقة بشأن الالتزام بالمتطلبات السلوكية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

ملخص الإجراءات

إن إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والرقابة الداخلية في إعداد الإخطار وفقاً لمتطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات، تخضع لقيود جوهرية وبالتالي قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يمكن اكتشافها. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات لا يمكن الاعتماد عليها كدليل على فعالية الأنظمة والرقابة الداخلية ضد التواطؤ والاحتيال، خاصة من جانب من يشغلون مناصب السلطة أو من هم محل الثقة.

إن الإجراءات المنفذة في ارتباط التأكيد المحدود تختلف في طبيعتها وتوقيتها وتعد أقل منها في المدى من ارتباط التأكيد المعقول. وبناءً عليه، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في ارتباط التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي سيتم الحصول عليه فيما لو قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول. وكجزء من هذا الارتباط، لم نقوم بأي إجراءات تتمثل في مراجعة أو فحص أو التحقق من موضوع التأكيد، ولا للسجلات أو المصادر الأخرى التي تم استخراج الموضوع محل التأكيد منها. وعليه فإننا لن نبدي مثل هذا الرأي.

تقرير تأكيد محدود مستقل (تتمة)

السادة مساهمي / شركة ملكية للاستثمار

(شركة مساهمة سعودية مدرجة)

الرياض المملكة العربية السعودية

ملخص الإجراءات (تتمة)

تشتمل إجراءاتنا على:

- الحصول على بيان يتضمن تبليغ من رئيس مجلس الإدارة يحدد جميع الأعمال والعقود المنفذة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م من قبل أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لمصلحة الشركة خلال السنة ملحق (١)؛
- الاطلاع على محضر مجلس الإدارة الذي يشير إلى قيام عضو مجلس الإدارة بإبلاغ مجلس الإدارة بالأعمال والعقود المنفذة من قبل عضو مجلس الإدارة، وبأن هذا العضو لم يقيم بالتصويت على القرار الصادر بهذا الخصوص بإجتماع المجلس؛
- الحصول على تأكيد من عضو مجلس الإدارة بالأعمال والعقود المنفذة من قبل العضو خلال السنة.
- التأكد من أن إجمالي المعاملات المنفذة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م والمدرجة في البيان المعد من قبل رئيس مجلس الإدارة مطابقة لإجمالي المعاملات المدرجة في الإيضاح رقم (٨) من القوائم المالية المراجعة.

الاستنتاج

بناء على إجراءات التأكيد المحدود المنفذة والأدلة التي حصلنا عليها، لم يلفت انتباهنا أي أمور تجعلنا نعتقد أن إخطار رئيس مجلس الإدارة لم يتوافق من جميع الجوانب الجوهرية، مع متطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي.

القيود على استخدام تقريرنا

تم اعداد تقريرنا بناء على طلب ادارة الشركة ليتم عرضه على المساهمين باجتماعهم في الجمعية العامة العادية وفقا لمتطلبات المادة (٧١) من نظام الشركات السعودي ولا يجوز استخدامه لأي غرض آخر.

عن بي كي إف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون



احمد عبد المجيد مهندس

محاسب قانوني

ترخيص رقم: ٤٧٧

الرياض: ٢٩ شوال ١٤٤٦هـ

الموافق: ٢٧ أبريل ٢٠٢٥م





MULKIA
INVESTMENT

المحترمين

السادة مساهمي شركة ملكية للاستثمار

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بناء على متطلبات المادة ٧١ من نظام الشركات والمادة ٢٧ من حوكمة الشركات والتي تتطلب ان يبلغ عضو مجلس الادارة المجلس بماله من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، يود مجلس الإدارة العرض لجمعيتكم الموقرة بالمعاملات التالية التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

الشركة / الطرف	طبيعة العقد	مدة العقد	اجمالي مبلغ العقد بالريال سعودي
شركة مبتكرة للعقارات	اتفاقية خدمات تسويق وتطوير اعمال	سنتين	٩٠٠,٠٠٠

نتج عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المذكورة اعلاه خلال عام ٢٠٢٤ مبلغ مصروف عمولات ١١٢,٥٠٠ ريال وذلك لشركة مبتكرة للعقارات والتي لعضو مجلس الإدارة الأستاذ / محمد بن غانم العنزي مصلحة فيها كونه شريك بشركة مبتكرة للعقارات.

هذا وقد انتهت مدة الاتفاقية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٤.

وأود الإفادة بأن المجلس اتخذ الإجراءات النظامية اللازمة وتأكد بعدم وجود تفضيل للشركة المذكورة أعلاه في ذلك العقد وتؤكد الادارة أن هذا العقد تم تسعيره على أسس تجارية بحتة، وقد تبين بعد المراجعة أن التعامل قد تم وفق السياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة. كما تبين للمجلس عدم حصول أي أضرار على المساهمين بسبب ذلك.

وقد تم تعيين مراجع حسابات الشركة لتقديم تقريرهم حيال هذه الحالة حسب المتطلبات النظامية ووفقاً لمعايير المراجعة الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

رئيس مجلس الإدارة

إبراهيم بن محمد الخديشي